

افتتاح مؤتمر المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2010

تقرير "أفد": العرب سيواجهون ندرة حادة في المياه بحلول 2015

بيروت، 2010/11/4

كشف تقرير "المياه: إدارة مستدامة لمورد متناقص"، في افتتاح المؤتمر السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية "أفد" الذي يُعقد في 4 و5 تشرين الثاني/نوفمبر في فندق حبتور جراند في بيروت، أن العالم العربي سيواجه بحلول سنة 2015 وضعية "ندرة المياه الحادة" ونقص الغذاء، حيث تتخفف حصة الفرد السنوية من المياه إلى أقل من 500 متر مكعب، أي 10 مرات أقل من المعدل العالمي الذي يتجاوز 6000 متر مكعب للفرد. وحذر التقرير من أن الوضع سيزداد تدهوراً في غياب تغييرات جذرية في السياسات والممارسات المائية، مع ما يستتبع ذلك من مضاعفات اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة، لافتاً إلى أن المصادر المائية في العالم العربي، التي يقع ثلثاها خارج المنطقة، تُستغل إلى أقصى الحدود.

ثلاث عشرة دولة عربية هي بين الدول التسع عشرة الأفقر بالمياه في العالم. وكمية المياه المتوافرة للفرد في ثماني دول هي اليوم أقل من 200 متر مكعب سنوياً، أي أقل من نصف الكمية المعتبرة ندرة حادة في المياه. وينخفض الرقم إلى ما دون 100 متر مكعب في ست دول. وسيبقى العراق والسودان فقط سنة 2015 فوق خط ندرة المياه. وسيزيد تغير المناخ الوضع تعقيداً، مع احتمال مواجهة الدول العربية مع نهاية هذا القرن انخفاضاً يصل إلى 25 في المئة في الأمطار وارتفاعاً قدره 25 في المئة في معدلات التبخر.

أقيم المؤتمر برعاية رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، وقد مثله وزير الإعلام طارق متري. وحضر أكثر من 500 مشارك من 43 بلداً، بينهم ممثلو 50 هيئة حكومية ومنظمة دولية وإقليمية و 55 شركة خاصة و 40 منظمة أهلية و 42 جامعة ومركز أبحاث و 63 وسيلة إعلامية عربية وأجنبية. وكان بين الحضور و زير الطاقة والموارد المائية جبران باسيل، وعدد من النواب والوزراء، ورئيس الوزراء الأردني السابق الدكتور عدنان بدران، ووزير الري والموارد المائية السوداني كمال علي محمد، ووزير البيئة السوداني جوزيف ملوال دينق، وعضو لجنة المياه في مجلس الشورى السعودي الدكتور علي الطخيس، ووفد الكتلة النيابية لحزب الخضر التونسي للتقدم برئاسة منجي الخماسي، ووفد مشترك من وزارتي المياه والبيئة في العراق، ومدير قسم البيئة والتنمية المستدامة في جامعة الدول العربية الدكتور جمال الدين جاب الله، إضافة إلى سفراء دول بينها سورية والسودان والجزائر والمغرب وتونس واليمن وإسبانيا والدنمارك وهولندا والمكسيك. كما حضرت نائبة مدير الهيئة الوطنية المكسيكية للمياه غريزيلدا ميدينا لاغونا، ووفد حكومي يوناني، وحشد من الدبلوماسيين ورجال الأعمال ورؤساء الشركات والهيئات الأعضاء في المنتدى العربي للبيئة والتنمية.

الحريري: المطلوب إصلاحات في المؤسسات والقوانين

ألقى الوزير طارق متري كلمة الرئيس سعد الحريري الذي نوه بتقرير المنتدى، وقال: "نحن نتطلع إلى التمعن بنتائج التقرير والاستفادة من توصياته. وعلى الدول العربية وضع سياسات وتنفيذ برامج لإدارة المياه، لضمان توافرها على نحو يكفي لدعم

متطلبات الحياة والتنمية. لا بد من استغلال المياه المتوافرة بكفاءة، لنحصل على أعلى كمية من الإنتاج باستعمال أقل مقدار من الماء. وهذا يتطلب، إلى جانب الاستثمارات، إصلاحات جذرية في المؤسسات والقوانين".

وتابع: "قامت الحكومة اللبنانية بخطوات إصلاحية مهمة لتحسين قطاع المياه، متجهة نحو مزيد من اللامركزية في إدارته، عبر دمج مصالح المياه الإحدى والعشرين في أربع مؤسسات عامة إقليمية. كما وضعت الدولة اللبنانية خطة عشرية لزيادة الموارد المائية، بما فيها إنشاء السدود والبحيرات الجبلية. وهي تعمل الآن لتطبيق ما جاء في هذه الخطة، علماً أن وزارة الطاقة والمياه تسعى حالياً إلى تطوير خطة استراتيجية متكاملة وطويلة الأمد بهدف رفع مستوى قطاع المياه في لبنان وزيادة فعاليته، بما في ذلك تحسين الكفاءة ووقف الهدر المائي".

صعب: النكبة المائية تفرع أبواب العرب

رحّب أمين عام المنتدى نجيب صعب في الجلسة الافتتاحية بالمشاركين، وقال: "لأن النكبة المائية تفرع أبواب العرب نضع بين أيديكم تقرير 'المياه: إدارة مستدامة لمورد متناقص'، على أمل أن يساهم مع نتائج نقاشات المؤتمر وتوصياته في عكس اتجاه الكارثة المائية. فتحديات المياه واحدة، وينبغي الاستفادة من جميع التجارب لحلها".

وعرض الفيلم الوثائقي "القطرة الأخيرة"، الذي أعده المنتدى، وتناول أوجه معاناة الدول العربية من شح المياه وتعرضها المتزايد للتأثيرات الكارثية لتغير المناخ، في ظل النمو السكاني المتسارع وغياب استراتيجيات إدارة المياه المستدامة.

العوضي: إعادة النظر في دور الحكومة

ألقى كلمة المنتدى العربي للبيئة والتنمية الدكتور عبدالرحمن العوضي، رئيس اللجنة التنفيذية، وقال: "يتوجه المنتدى من خلال تقريره السنوي برسالة واضحة: يواجه العالم العربي خطر النقص في المياه والغذاء ما لم تتخذ خطوات سريعة وفعالة لمعالجة أزمة الشح المائي". ولفت إلى أن المشاكل التي تواجه إدارة المياه في المنطقة العربية كبيرة جداً، وأن حصر المعالجة بتطوير مصادر جديدة لم يعد خياراً قابلاً للحياة، مشدداً على أن "هناك حاجة ملحة لتحوّل استراتيجي من ثقافة تنمية مصادر المياه إلى ثقافة تحسين إدارتها، وترشيد الاستهلاك، وتشجيع إعادة الاستعمال، وحماية المصادر المائية من الاستهلاك المفرط والتلوث".

وأضاف العوضي أن "إحدى التوصيات المحورية للتقرير أنه قبل الإقدام على استثمار مبالغ طائلة لزيادة إمدادات المياه، يجب تنفيذ تدابير أقل كلفة لتخفيض خسارة المياه وتحسين كفاءتها. هذا يعني إعادة النظر في دور الحكومة، فيتحول من التركيز الحصري على دور المزود للمياه إلى دور الهيئة الناظمة والمخططة". وحذر من أن وضع الموارد المائية في العالم العربي خطير ويزداد سوءاً، وقد تكون ندرة المياه التحدي الأكثر خطورة الذي يواجه المنطقة خلال العقود المقبلة. وختم قائلاً: "نأمل أن يساهم هذا المؤتمر في الدفع نحو انتعاش سياسات مائية سليمة من أجل إدارة مستدامة لهذا المورد المتناقص".

الهببر: الحلول لا تتطلب مبالغ طائلة بل ممارسات سليمة

تحدث المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدكتور حبيب الهببر، ف قال إن المشكلة الكبرى التي تواجه دول المنطقة هي انعدام للتوازن بين العرض والطلب على الماء من جهة ، وعدم وجود السياسات والاستراتيجيات اللازمة للإدارة المتكاملة لمصادر المياه، التي تتلاءم مع الزيادة المطردة للسكان وتعّدّل الممارسات غير السليمة لقطاع الزراعة من جهة أخرى. وأضاف: "إننا نعمل على المستويين الإقليمي والوطني ، وبالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة وجامعة الدول العربية والمؤسسات

المعنية بالبحوث والبرامج التنموية ، لتحديد وتنفيذ المشاريع والبرامج التي تحتاج إليها دول المنطقة ، والمتلائمة مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية. إن الحلول لا تتطلب بالضرورة مبالغ طائلة وتنفيذاً على نطاق واسع، وإنما ممارسات سليمة مثل تجميع مياه الأمطار والاستفادة منها. هذه الممارسة لو تم تطبيقها ستخفف كثيراً من استنزاف مصادر المياه التقليدية ". وأعرب الهير عن ثقته بأن العروض والمناقشات التي ستسود المؤتمر ستثمر عن رسم خطة متكاملة للوطن العربي لتحقيق الإدارة المستدامة للمياه. اختتمت الجلسة الافتتاحية بالإعلان الشبابي حول الاستخدام الذكي للمياه، الذي ألقاه طلاب من مجموعة مدارس "أمسي" الصديقة للبيئة والعضو في المنتدى. وقدمت جوائز مسابقة المدارس العربية حول الاقتصاد في استهلاك المياه، التي فازت فيها ست مدارس من الجزائر والمغرب ولبنان والسعودية ومصر والأردن. وسوف يدعم المنتدى المدارس الفائزة لتنفيذ المشاريع التي قدمتها.

إدارة وبدائل ومياه تحت الصحارى

خصصت الجلسة الأولى لعرض وضع المياه في الدول العربية ، وترأسها الدكتور محمد العشري، محرر تقرير "أفد" والمدير التنفيذي السابق لمرفق البيئة العالمي.

وبحثت الجلسة الثانية برئاسة وزير الطاقة والموارد المائية اللبناني جبران باسيل سبل إدارة الموارد المائية المتوفرة وترشيد استهلاكها في الزراعة والصناعة والبلديات ، والحلول البديلة كالتحلية و استخدام المياه الرمادية. وقال الوزير باسيل: "إن وجودنا في منطقة نادرة المياه قد يسبب نزاعات، ولكن يمكن تحويل هذا المورد أيضاً إلى سبب استقرار وتفاهم، وعلى الدول التي لديها شيء من الوفرة أن تمد العون للدول المجاورة". وتحدث عن الوضع المائي في لبنان الذي قال إنه، نظرياً، لا يجوز أن يكون في أزمة، ولكن الإدارة غير الجيدة تسبب العجز، وتترجم في شراء المواطنين مياهاً وفي عطش الأرض، خصوصاً أن لا تحلية لمياه البحر ولا تكرير يذكر للصرف الصحي. وأشار إلى أنه يتم إعداد استراتيجية مائية شاملة وخطة متكاملة للصرف الصحي مع نهاية 2010. تلت ذلك طاولة مستديرة حول برامج المياه لدى المنظمات الإقليمية والدولية.

أما الجلسة الثالثة برئاسة عضو لجنة المياه والأشغال في مجلس الشورى السعودي الدكتور علي الطخيس، فبحثت في صناعة المياه، وعرض خلالها مدير مركز علوم الفضاء في جامعة بوسطن الدكتور فاروق الباز دراسة خاصة أجراها لتقرير "أفد" حول اكتشاف مياه جوفية في الصحارى العربية بواسطة صور الأقمار الاصطناعية. وقال الباز إن المياه الجوفية تمثل أحد أثنى الموارد الطبيعية في العالم العربي، وثمة أجزاء واسعة في هذه المنطقة ما زالت تنتظر استكشاف مكامنها، بما في ذلك المساحات الشاسعة المغطاة بالرمال في الصحراء الأفريقية الكبرى والربع الخالي.

وناقشت الجلسة الرابعة برئاسة الدكتور عدنان بدران، رئيس جامعة البتراء ورئيس الوزراء الأردني السابق، الأبحاث المائية والتربية في الدول العربية.

الحوكمة ودليل استخدام المياه والتوصيات

يستهل اليوم الثاني من المؤتمر بجلسة حول الحوكمة وإصلاح التشريعات المائية ، برئاسة وزير الري والموارد المائية السوداني المهندس كمال علي محمد. يلي ذلك تقديم دليل "أفد" حول كفاءة استخدام المياه في الصناعة والزراعة والمنازل، وهو الدليل الأول من نوعه الذي طُوّر خصيصاً للمنطقة العربية.

تبحث الجلسة السادسة شراكة القطاعين العام والخاص في عالم المياه، ويرأسها أمين عام المجلس الأعلى للخصخصة في لبنان زياد حايك. كما تعقد جلسة خاصة عالية المستوى لمناقشة ورقة شاملة أعدها المنتدى حول سبل المساهمة العربية الإيجابية في مفاوضات المناخ المقبلة في كانكون، تشارك فيها نائبة مدير الهيئة الوطنية المكسيكية للمياه غريزيلدا ميدينا لاغونا. وسوف تعلن توصيات المؤتمر خلال حفل غداء في السراي الحكومي بدعوة من رئيس الوزراء سعد الحريري، يليه حوار مفتوح بين الوزراء ورؤساء المنظمات ومعدّي تقرير "أفد" في فندق حبتور جراند.

التقرير في موجز:

- في ما يأتي بعض أبرز ما تضمنه تقرير "المياه: إدارة مستدامة لمورد متناقص"، الذي يضم 12 فصلاً في 256 صفحة، بينها دراسة خاصة حول استكشاف المياه الجوفية في الصحراء العربية ورسوم بيانية وجدول إحصائية وصور فضائية.
- سبواجه العالم العربي بحلول سنة 2015 وضعية "ندرة المياه الحادة" ونقص الغذاء. فثلاث عشرة دولة عربية هي بين الدول التسع عشرة الأفقر بالمياه في العالم، وسنة 2015 سيقي فوق خط ندرة المياه دولتان عربيتان فقط هما العراق والسودان.
- تقع الدول العربية في أكثر المناطق جفافاً في العالم، حيث أكثر من 70 في المئة من الأراضي قاحلة، والمطر قليل وموزع على نحو غير متوازن. ويحتمل أن تواجه هذه الدول مع نهاية القرن الحادي والعشرين انخفاضاً يصل إلى 25 في المئة في المتساقطات وارتفاعاً قدره 25 في المئة في معدلات التبخر.
- تنصدر الزراعة استعمالات المياه في المنطقة العربية، حيث تستخدم نحو 85 في المئة من الموارد المائية العذبة، مقابل معدل عالمي لا يتعدى 70 في المئة.
- يتم استغلال المياه الجوفية بما يتجاوز الحدود المأمونة، من جراء عجز إمدادات المياه السطحية عن تلبية الحاجات المتعاظمة لزيادة السكان والتنمية الاقتصادية. وقد أدى هذا الى انخفاض كبير في مستوى طبقات المياه وتلويث الخزانات الجوفية.
- العالم العربي، الذي يضم 5 في المئة فقط من سكان العالم، لا يحتوي على أكثر من واحد في المئة من مصادر المياه العذبة المتجددة، وينتج أكثر من 50 في المئة من مياه البحر المحلاة في العالم. وسوف تتضاعف القدرة الإنتاجية لمعامل التحلية العربية مع حلول سنة 2016.
- مسؤولية إدارة المياه وخدماتها موزعة على مؤسسات مختلفة، نادراً ما تنسق في ما بينها. كما أن آلية اتخاذ القرار هي من القمة إلى القاعدة، بلا مشاركة فاعلة للمجموعات المستفيدة.
- معدل ما يتم جبايته لقاء تزويد المياه في المنطقة لا يتجاوز 35 في المئة من كلفة الإنتاج والتوزيع، وهو 10 في المئة فقط لمياه التحلية.
- هناك حاجة ملحة لتحوّل استراتيجي من ثقافة تنمية مصادر المياه إلى ثقافة تحسين إدارة المياه، وترشيد الاستهلاك، وتشجيع إعادة الاستعمال، وحماية المصادر المائية من الاستهلاك المفرط والتلوث.
- توسيع نطاق المعرفة حول المياه الجوفية والأراضي الرطبة والمستنقعات والبحيرات وأحواض الأنهار شرط ضروري لإدارة الموارد المائية على نحو مستدام. وتكنولوجيات الاستشعار عن بعد يمكن أن تساهم بمعلومات قيمة لإدارة أنظمة المياه الطبيعية واستكشاف مصادر المياه الجوفية، وثمة حاجة إلى أبحاث إضافية حول تطوير محاصيل تتحمل الجفاف والملوحة، ومعالجة تحديات الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ.

- العالم العربي دخل فعلاً في أزمة مائية ستزداد سوءاً مع استمرار التقاعس في معالجتها. والحلول متوفرة عبر إصلاحات في السياسات والمؤسسات والتربية والأبحاث وحملات التوعية، شرط تبني صانعي القرار العرب فوراً قرارات استراتيجية تخدم استدامة إدارة المياه.

الصور المرفقة:

- 1 - أمين عام المنتدى نجيب صعب يلقي كلمته الإفتتاحية.
- 2 - الرئيس المنتخب لمجلس أمناء المنتدى عدنان بدران يسلم السفير الجزائري ابراهيم حاصي الجائزة الأولى لمسابقة المدارس العربية.
- 3 - الوزير طارق متري يلقي كلمة الرئيس الحريري.